التقرير السنوي ١٩٨٦

مؤسسة اقليمية عربية مستقلة تضم في عضويتها جميع الاقطار العربية، ومقرها دولة الكويت وقد باشرت اعمالها في منتصف عام ١٩٧٥.

أغراض المؤسسة

تستهدف المؤسسة تحقيق غرضين أساسيين:

توفير الضمان للمستثمر العربي وذلك بتعويضه تعويضا مناسبا عن الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية (المصادرة والتأميم، عدم القدرة على التحويل، الحرب)، تشجيع انتقال رؤوس الاموال العربية عبر الدول العربية، وذلك بممارسة أوجه النشاط المكملة لتوفير الضمان وخاصة تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعها في الدول العربية.

أجهزة المؤسسة

مجلس المؤسسة

يتألف من مندوب واحد لكل عضو من اعضائها .
و يتولى كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق اغراض المؤسسة والتي لا ينص على اسنادها الى جهاز آخر من أجهزة المؤسسة .

لجنة الاشراف

تتألف من ستة خبراء يختار مجلس المؤسسة خمسة منهم من جنسيات مختلفة من بين مواطني الاقطار المتعاقدة بناء على ترشيح اعضاء المؤسسة ، والسادس يعينه المجلس بناء على ترشيح الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية . وتتولى الاشراف على نشاط المؤسسة وتقديم ما تراه من مشورة دون التدخل في ادارة المؤسسة .

وتتكون اللجنة حاليا على النحو الآتي :

سعادة الدكتور محمد سعيد النابلسي	رئيسا
سعادة الاستاذ احمد عبداللطيف	عضوا
سعادة الاستاذ مزعل عواد	عضوا
سعادة الاستاذ عبدالفتاح بن منصور	عضوا
سعادة الاستاذ رجب المسلاتي	عضوا
سعادة الاستاذ برهان الدين الدجاني	عضوا

المدير العام

السيد مأمون ابراهيم حسن

نائب المدير العام

السيد جمعة سعيد جمعة

شكر وتقدير

الدكتور محمد سعيد النابلسي

الاستاذ احمد عبداللطيف

الاستاذ مزعل عواد

الاستاذ عبدالفتاح بن منصور

الاستاذ رجب المسلاتي

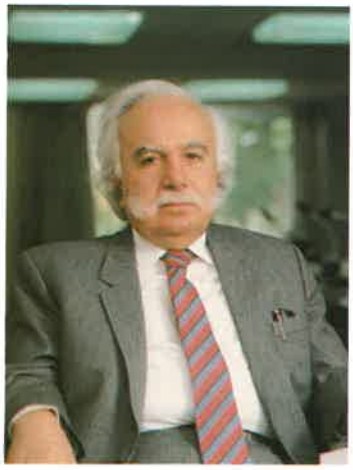

الاستاذ برهان الدين الدجاني

يطيب للمدير العام ونائب المدير العام والعاملين بالمؤسسة ــ بمناسبة انتهاء فترة عضوية السادة رئيس واعضاء لجنة الاشراف في شهر نيسان / ابريل الجاري ــ ان يتقدموا إليهم بعظيم التقدير والامتنان لقاء ما بذلوه من جهود بناءة واسهام قيم في تحقيق ما انجزته المؤسسة خلال فترة عضويتهم باللجنة .

السيد رئيس مجلس المؤسسة

تحية طيبة وبعد ،
فإنه يطيب لي ان ارفع الى مجلسكم الموقر تقرير ادارة المؤسسة السنوي لعام ١٩٨٦ وذلك بالتطبيق لاحكام المادة (١٢) من اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

وتفضلوا بقبول وافر التقدير والاحترام .

مأمون ابراهيم حسن
المدير العام

الكويت نيسان / ابريل ١٩٨٧

المحتويات

الفصل الاول :	المقدمة	٧
	أ ــ التطورات الاقتصادية والاستثمارية .	٧
	ب ـ موجز نشاط المؤسسة .	٩
الفصل الثاني :	العمليات .	١٠
	أ ــ عمليات الضمان .	١٠
	ب ـ الايرادات من اقساط الضمان والتعويضات المدفوعة .	١٤
	جـ ـ تنشيط وتطوير نظام الضمان .	١٤
الفصل الثالث :	الانشطة المكملة .	١٦
	أ ــ البحوث والدراسات .	١٦
	ب ـ تقرير مناخ الاستثمار في الوطن العربي .	١٧
	جـ ـ أنشطة تشجيع الاستثمار وترويج المشروعات .	١٧
	د ـ العون الفني للدول الاعضاء .	١٨
	هـ ـ تطوير أساليب العمل بالمؤسسة .	١٩
الفصل الرابع :	التقرير المالي .	٢٠
تقرير مراقبي الحسابات		٢١
ملاحق :	**جدول رقم (١) :** التوزيع القطري للعمليات (بالدينار الكويتي) .	٢٦
	جدول رقم (٢) : التوزيع القطاعي للعمليات (بالدينار الكويتي) .	٢٧
	جدول رقم (٣) : التوزيع النوعي للعمليات (بالدينار الكويتي) .	٢٨
	جدول رقم (٤) : عقود ضمان الاستثمار المبرمة خلال عام ١٩٨٦ .	٢٨
	جدول رقم (٥) : عقود ضمان ائتمان الصادرات المبرمة خلال عام ١٩٨٦ .	٢٩
	جدول رقم (٦) : التوزيع القطري لعمليات ضمان ائتمان الصادرات المبرمة خلال ١٩٨٦ .	٣٠

أ ــ التطورات الاقتصادية والاستثمارية :

شهد عام ١٩٨٦ عددا من التطورات الاقتصادية الهامة على الصعيد الدولي لعل اهمها استمرار انخفاض اسعار النفط التي تدنت في بعض الفترات الى ما دون عشرة دولارات للبرميل الواحد ، اضافة الى ما سجله العام من انخفاض حاد في سعر الدولار مقابل العملات الرئيسية الاخرى إذ انخفض بنسبة ٣٨ ٪ مقابل الين و بنسبة ٤٢ ٪ مقابل المارك الالماني ، كما شهدت الاسواق المالية الدولية تأكيدا متسع النطاق للاتجاهات التي عايشتها هذه الاسواق عبر السنوات الاخيرة متمثلة في الاتجاه المتزايد نحو التدو يل وتخفيف او ازالة القيود والحواجز بما يفسح المجال امام المؤسسات المالية للدخول بحرية في مختلف انواع الانشطة المالية عبر الحدود ، كما ازداد الاتجاه نحو اتساع التعامل بالاوراق المالية كوسائل للتمو يل على حساب التمو يل بواسطة القروض المصرفية ، وشهدت هذه الاسواق ايضا اتساع نطاق التجديد والابتكار سواء تعلق ذلك بسبل الا تصالات او بابتكار ادوات مالية جديدة يتجه معظمها نحو تقليل المخاطر بالنسبة لكل من المقرضين والمقترضين ، ولا شك في ان التطور الهائل الذي شهده سوق لندن المالي خلال العام (او ما سمي بال Big Bang) يعكس اغلب هذه الاتجاهات .

وعلى مستوى الدول الصناعية حققت هذه الدول معدلات نمو منخفضة اذ بلغ المعدل في هذه الدول مجتمعة ٢,٧ ٪ مقابل ٣ ٪ في عام ١٩٨٥ ، ومع ذلك فقد شهدت هذه الدول تحسنا كبيرا في موقف حسابها الجاري باستثناء الولايات المتحدة التي اظهر حسابها الجاري عجزا قياسيا بلغ ٢٣ مليار دولار. سجل العام كذلك نجاح هذه الدول في كبح جماح التضخم الذي عانت منه منذ فترة طو يلة ، وتمكنت معظمها من تقليص حجم البطالة وان كان معدلها ظل مرتفعا في عدد من تلك الدول مثل المملكة المتحدة وايطاليا وفرنسا وكندا .

وعلى مستوى الدول النامية فقد سجلت انخفاضا ملحوظا في معدل النمو الحقيقي حيث بلغ ٢,٧ ٪ مقابل ٣,٢ ٪ خلال عام ١٩٨٥ ، كما شهدت حصيلة صادراتها انخفاضا ملموسا مسجلة بذلك مزيدا من التدهور في شروط التبادل التجاري الخاصة بها ، كما سجل العام تزايدا ملحوظا في حجم عجوزات هذه الدول وصل الى ٥٧,٦ مليار دولار مقابل ١٩ مليار دولار عام ١٩٨٥ ، و بقيت المديونية الخارجية لهذه الدول من المشكلات الكبرى التي تواجهها إذ زاد حجم مديونيتها مجتمعة من ٩١٥,٨ مليار دولار عام ١٩٨٥ الى ٩٦٧,٣ عام ١٩٨٦ . ومن جانب آخر سجل العام تحسنا طفيفا لصالح هذه الدول في حجم الفوائد المدفوعة خلال العام بسبب انخفاض معدلات الفوائد في الاسواق المالية الدولية ، كما تراجع معدل التضخم في هذه الدول مجتمعة من ٣٩,٦ ٪ عام ١٩٨٥ الى ٢٨,٤ ٪ عام ١٩٨٦ و يعود ذلك بصفة رئيسية الى نجاح دول امريكا اللاتينية في تخفيض معدل التضخم السنوي فيها من ١٤٥,٧ ٪ عام ١٩٨٥ الى ٨٦,٥ ٪ عام ١٩٨٦ .

وعلى الصعيد العربي اثرت تلك الاوضاع على اقتصاديات الدول العربية حيث سجل العام انخفاضا حادا في العوائد النفطية للدول العربية المصدرة للبترول انعكس على السياسات الاقتصادية والمالية لهذه الدول وتمثل ذلك في تقليص الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري بنسب تراوحت بين ٢٠ ــ ٣٠ ٪ وعدم الدخول في تنفيذ مشاريع ضخمة جديدة والاستغناء عن اعداد كبيرة من الايدي العاملة الوافدة ، مما ادى الى ازدياد حدة تباطؤ النشاط الاقتصادي ، الامر الذي ساهم مع امور اخرى في ابراز مشكلة الطاقات الانتاجية المعطلة في تلك الدول بخاصة في قطاع المقاولات (الاجهزة والمعدات) والقطاع الصناعي و بالذات في مجال صناعة الاسمنت و يرجع ذلك ــ اضافة الى ظروف الانكماش الاقتصادي ــ الى استكمال مجموعة هذه الدول للجزء الاعظم من تجهيزاتها الاساسية وانتهاء الطفرة العمرانية التي واكبت الطفرة المالية خلال السبعينيات واوائل الثمانينيات. ولعل توفر هذه الطاقات الانتاجية الكبيرة الفائضة يستأهل تحركا على اكثر من مستوى لتحقيق الاستفادة من هذه الطاقات من خلال السعي مثلا الى تسو يقها في الدول العربية الاخرى التي هي في حاجة اليها .

اما على مستوى الدول العربية ذات العجز المالي فقد انعكست عليها تقريبا عين المحصلة النهائية للاوضاع التي المعنا اليها بسبب استمرار ازمة مديونياتها الخارجية وشح مواردها من النقد الاجنبي نتيجة انحسار تحو يلات المغتربين والتحو يلات الرسمية اليها وانخفاض صادراتها وتباطؤ حركة التدفقات الاستثمارية اليها مما حدا بها الى انتهاج سياسات تقشفية اكثر تشددا لتخفيض العجز في ميزانياتها .

على انه يمكن ــ من جانب آخر ــ القول باطمئنان ان العام قد شهد تواصلا في الجهود الجادة من جانب الدول

العربية لتحسين مناخ الاستثمار فيها ، تمثل في اصدار تشريعات استثمار جديدة او تطوير التشريعات القائمة او في السعي لتبسيط اجراءات الاستثمار وحل المشاكل والمعوقات التي تواجه المستثمرين ، اضافة الى التوجه العام الذي برز لدى الدول المضيفة للاستثمارات نحو اعطاء المزيد من الاهتمام لعملية تحديد فرص الاستثمار وبلورتها في مشروعات محددة واجراء دراسات الجدوى الاولية الخاصة بها والترويج لها في اوساط المستثمرين وبهذا ارتقت عملية الترويج من مجرد التعريف بالتشريعات الاستثمارية وما تمنحه من مزايا وتسهيلات .

وفي هذا الاطار تمت زيارات لوفود من رجال الاعمال والمستثمرين من دول الخليج العربي الى عدد من الدول العربية المضيفة للاستثمارات ، وعكس الحوار الذي دار خلال هذه الزيارات الاهتمام المتزايد من جانب هؤلاء المستثمرين بأهمية توفر المناخ الاستثماري الملائم ، كما عكس بوضوح مدى العمق والتفصيل في طرح مشاكل ومعوقات الاستثمار من واقع التجارب الفعلية للمستثمرين العرب ، بل ومشاركتهم في طرح الحلول والمعالجات التي يرونها مناسبة لمواجهة المشاكل ومن المتوقع ان تنعكس نتائج هذه الطروحات بشكل ايجابي على مناخ الاستثمار في هذه الدول خلال الفترة المقبلة .

شهد العام كذلك بروز الاتجاه في بعض الدول العربية نحو طرح اسهم عدد من الشركات الحكومية لاكتتاب القطاع الخاص مما يعزز الاتجاه المتنامي المنادي بتدعيم دور القطاع الخاص وتشجيعه على ارتياد ساحات اوسع في النشاط الاقتصادي .

كما تزايد الاهتمام العربي بدور الاسواق المالية وما يمكن ان تحققه من منافع في حشد وتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو اوجه التوظيف الاستثماري المختلفة ، ترجم ذلك في عدة خطوات عملية منها قرار الحكومة الاردنية بمعاملة المستثمر العربي معاملة المستثمر الاردني فيما يتعلق بحقوق التأسيس والمشاركة دون قيد او شرط في عدد من القطاعات الاقتصادية وبالاكتتاب في الاسهم وشرائها وبيعها والاستثمار في سندات الخزينة واسناد القرض الاردنية ، كذلك قرار سوق الكويت للاوراق المالية السماح بتداول اسهم شركات المساهمة غير الكويتية والسندات للمواطنين وغير المواطنين بهدف تنشيط عمليات التداول وتنويع مجالات الاستثمار امام المستثمرين كذلك قرب الانتهاء من الترتيبات اللازمة لاعلان قيام بورصة البحرين في اوائل عام ١٩٨٧ .

ومن جانب آخر حظيت التجارة العربية البينية على الصعيدين القومي والقطري باهتمام ملحوظ حيث شهدت بداية العام وضع النظام العربي لضمان ائتمان الصادرات العربية موضع التطبيق بهدف توفير حزمة شاملة من الضمانات من المخاطر التجارية وغير التجارية بعد ان كان الضمان قاصرا على تغطية المخاطر غير التجارية ، مما اسهم في توفير حافز جديد للمصدرين العرب لتشجيعهم على ولوج اسواق عربية جديدة ومن ثم توسيع وتدعيم حركة التبادل التجاري العربي ، ومن دلائل هذا الاهتمام كذلك ما قرره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الحادية والاربعين من ادراج موضوع تنمية التبادل التجاري العربي كمحور رئيسي للدورة الثانية والاربعين بحضور وزراء التجارة العرب وبأن يعقد على هامش الدورة مؤتمر تشارك فيه كافة الجهات المعنية لدراسة سبل ووسائل تنفيذ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والوسائل العملية لزيادة حجم التبادل التجاري بينها ، وما قررته نفس الدورة من الدعوة الى دراسة جدوى انشاء شركات عربية للتجارة والتجارة المقابلة في الدول العربية التي تسمح قوانينها بذلك لتنشيط التبادل التجاري العربي في المنتجات الزراعية والمواد الغذائية .

و يندرج في هذا الاطار كذلك قرار المجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته السابعة في أبوظبي بالسماح لمواطني دول المجلس بممارسة تجارتي التجزئة والجملة في اية دولة عضو ومساواتهم بمواطني الدولة وفقا للضوابط التي اقرت اعتبارا من اول مارس ١٩٨٧ بالنسبة لتجارة التجزئة ومن اول مارس ١٩٩٠ بالنسبة لتجارة الجملة .

وهكذا فإنه اذا كان العام مثار التقرير قد شهد تطورات انعكست في بعض جوانبها سلبا على الاقتصاديات العربية فإنه يقابلها من الجانب الآخر بروز عدد من الاتجاهات الايجابية التي نأمل ان تترجم في شكل سياسات عملية واجراءات تطبيقية لتسهم في تدعيم مسيرة العمل الاقتصادي العربي على كافة اصعدته قوميا وقطريا .

ب ـ موجز نشاط المؤسسة :

بلغ رأس المال المدفوع في نهاية ١٩٨٦ (٢١,٣٩٩,٦٢٠) دينار كويتي وهو نفس ما كان عليه في نهاية ١٩٨٥ . اما الاحتياطي العام فقد ارتفع من (١١,٢٥١,٢١٠) دينار كويتي في نهاية ١٩٨٥ الى (١٦,٠٤٨,٧٨٢) دينار كويتي في نهاية ١٩٨٦ مسجلا زيادة قدرها (٤,٧٩٧,٥٧٢) دينار كويتي بنسبة قدرها ٤٣ ٪ . وهكذا يصل مجموع حقوق الاعضاء المساهمين (رأس المال المدفوع زائدا الاحتياطي) الى (٣٧,٤٤٨,٤٠٢) دينار كويتي .

وبلغ اجمالي ايرادات المؤسسة لعام ١٩٨٦ (٦,٥٠٩,٦٢٤) دينار كويتي وبلغ اجمالي المصروفات والمخصصات لاحتياطي الطوارىء (١,٧١٢,٠٥٢) دينار كويتي ليبلغ صافي الايرادات المرحلة الى الاحتياطي (٤,٧٩٧,٥٧٢) دينار كويتي .

سجلت عمليات الضمان التي نفذت خلال عام ١٩٨٦ ارتفاعا بمقدار ٢٦ ٪ من حجمها للعام السابق اذ بلغت قيمتها الكلية (١٩,١٥٩,٠٠٨) دينار كويتي بالمقارنة مع (١٥,٢٤٧,٠٨٠) دينار كويتي . وقد شملت العمليات التي بلغ عددها ٢٣ عملية خمس عشرة دولة عربية . ووصل اجمالي الالتزامات القائمة في ١٩٨٦/١٢/٣١ (٦١,٦٠٥,٥٨٧) دينار كويتي توزعت على تسع عشرة دولة مضيفة .

وفي مجال النشاطات المكملة لغرضها الاساسي تابعت المؤسسة نشاطها في مجال البحوث والدراسات والنشر فأصدرت الموسوعة التشريعية للاستثمار لقطرين عربيين وتم اعدادها لبلدين آخرين . كما توالى صدور سلسلة الادلة القانونية في مجالات تأسيس الشركات والمعاملة الضريبية للدخل والرقابة على النقد . وفي مجال التعريف بأوضاع الاستثمار وفرصه صدرت ثلاث دراسات عن الاوضاع الاقتصادية والاستثمارية في بلدان عربية ودليلين من سلسلة ادلة المستثمر . وفي مجال الدراسات فرغت المؤسسة من اعداد دراسة حول آليات التأمين والضمان المتوفر للاستثمارات في الاسواق الدولية واخرى حول المناطق الحرة العربية كما تابعت المؤسسة جهودها لاستكمال دراسة اوضاع التجارة الخارجية بين الدول العربية .

وقامت المؤسسة خلال العام بالترويج المباشر لمشروعات قومية وقطرية وقطعت شوطا في استكمال نظام المعلومات الخاص بالمستثمرين العرب وانشأت لذلك وحدة مستقلة للمعلومات ، وواصلت نشاطها في تقديم خدمات العون الفني للدول الاعضاء في مجال تحسين الاطر القانونية والمؤسسية لمناخ الاستثمار .

وتابعت المؤسسة جهودها الرامية الى رفع كفاءة الكوادر التي تتولى شؤون الاستثمار بالدول العربية فعقدت الحلقة السادسة للاسواق المالية وتمويل المشروعات في تونس .

وقد شهد العام قيام المؤسسة بعدة اعمال ومشاريع لتطوير اساليب عملها وكفاءة موظفيها شملت ادخال الحاسوب في جل اعمالها واتمتة العديد من انشطتها وتطوير قدرات العاملين لديها عن طريق حضور الحلقات التدريبية والندوات والمؤتمرات .

أ ــ عمليات الضمان :

تعكس عمليات الضمان المبرمة خلال عام ١٩٨٦ نتائج الجهود المستمرة التي تبذلها المؤسسة للتعريف بأنشطتها ، وكانت أبرز نتائج هذه الجهود امتداد ضمان المؤسسة لاول مرة الى ست دول عربية هي الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المملكة العربية السعودية ، سلطنة عمان ، دولة قطر ، دولة الكويت والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، لتتسع بذلك دائرة الاقطار العربية التي شملتها خدمات المؤسسة (مجموعة الدول المضيفة لاستثمارات او المستوردة لسلع عربية بضمان المؤسسة) لتصبح تسعة عشر قطرا عربيا .

وتعكس هذه النتائج ايضا زيادة هامة في قيمة العمليات المبرمة خلال العام ، والتي بلغت قيمتها الاجمالية ١٩,١٥٩,٠٠٨ دينار كويتي ، موزعة على خمس عشرة دولة عربية ، من خلال ثلاث وعشرين عملية ضمان . وقد حققت قيمة العمليات المنفذة زيادة نسبتها ٢٦ ٪ عن اجمالي عمليات ١٩٨٥ التي كانت قيمتها ١٥,٢٤٧,٠٨٠ دينار كويتي ، كما ان عدد العمليات المنفذة ارتفع بنسبة ١٥ ٪ عن عدد العمليات المنفذة في العام السابق والذي بلغ عشرين عملية ، وذلك على النحو التالي :

	١٩٨٥	١٩٨٦
قيمة العمليات المبرمة (د.ك.)	١٥,٢٤٧,٠٨٠	١٩,١٥٩,٠٠٨
نسبة الزيادة	ــ	٢٦ ٪
عدد العمليات	٢٠	٢٣
نسبة الزيادة	ــ	١٥ ٪

وبذلك يرتفع رقم اجمالي قيمة العمليات التي تم تنفيذها منذ مباشرة المؤسسة لاعمالها في عام ١٩٧٥ الى ١٠٧,٦٧٧,٩٤٩ دينار كويتي .

اما اجمالي الالتزامات القائمة في ١٩٨٦/١٢/٣١ ، فقد بلغ (٦١,٦٠٥,٥٨٧) دينار كويتي،توزعت على تسع عشرة دولة عربية مضيفة على النحو المبين في (الجدول رقم ١)، وتغطي هذه الالتزامات ثمانية قطاعات اقتصادية (جدول رقم ٢)، موزعة على خمسة انواع من العقود (جدول رقم ٣) .

وفيما يلي تفاصيل العمليات المنفذة خلال العام ...

أولاً ــ ضمان الاستثمار: *

شهد العام ارتفاعا كبيرا في قيمة العمليات المبرمة في اطار النظام العربي لضمان الاستثمار، حيث بلغت قيمة هذه العمليات ٧,٠٧٧,٦٧٢ دينار كويتي مقارنة بالقيمة المحققة في نهاية عام ١٩٨٥ والبالغة ٣,٢٠٩,٤٣٥ دينار كويتي ، وذلك على الرغم من انخفاض عدد العمليات المبرمة من ستة عمليات في عام ١٩٨٥ الى خمسة عمليات في عام ١٩٨٦ . وقد أبرم هذه العمليات مستثمرون من كل من دولة الامارات العربية المتحدة ، دولة الكويت ، ومؤسسة مالية عربية أجنبية مشتركة واتجهت الى اربع دول عربية هي الجمهورية التونسية ، المملكة المغربية ، الجمهورية الاسلامية الموريتانية ، والجمهورية العربية اليمنية (جدول رقم ٤) وتفاصيلها كالآتي :

١ ــ عقد ضمان مساهمة في رأس مال يغطي مساهمة شركة تنتمي بجنسيتها الى دولة الامارات العربية المتحدة في رأس مال شركة صناعية تونسية . تبلغ قيمة الضمان ١٧٥,٧٦٧ دينار كويتي .

٢ ــ عقد ضمان مساهمة في رأس مال يغطي مساهمة مستثمر كويتي في رأس مال شركة صناعية مغربية . تبلغ قيمة الضمان ١,٦١١,١٩٨ دينار كويتي .

٣ ــ عقد ضمان قرض ممنوح من مؤسسة استثمارية بدولة الامارات العربية المتحدة لشركة سياحية مغربية ، تبلغ قيمة الضمان ٣,٢٦٧,٩٢٠ دينار كويتي .

(*) تشمل عقود الضمان التي تبرمها المؤسسة في اطار النظام العربي لضمان الاستثمار: عقد ضمان استثمار مباشر، عقد ضمان مساهمة في رأس مال شركة ، عقد ضمان قرض ، عقد ضمان معدات المقاولات .

التوزيع النوعي لعمليات الضمان

اجمالي العقود المبرمة : ١١٥ عقداً في ١٩٨٦/١٢/٣١

القيمة الاجمالية : ١٠٧,٦٧٧,٩٤٩ = ٣٦٨,٧٦٠,١٠٠ دولار امريكي

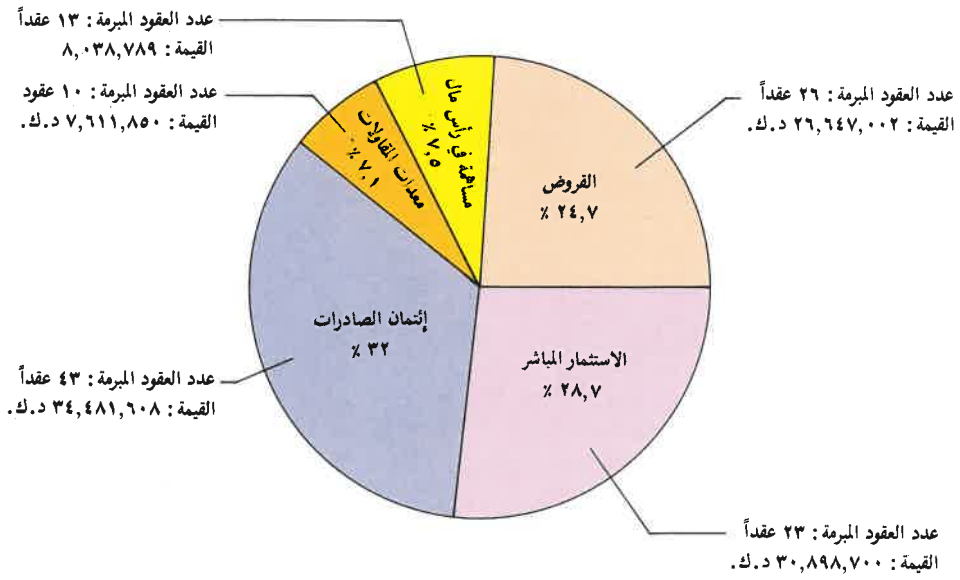

٤ ــ عقد ضمان معدات مقاولات يغطي معدات شركة مقاولات كويتية تنفذ مشروعا في الجمهورية العربية اليمنية، تبلغ قيمة الضمان ٣٥٣,٠٠٠ دينار كويتي.

٥ ــ عقد ضمان قرض ممنوح من مؤسسة مالية عربية ــ أجنبية مشتركة لشركة تعمل في القطاع السمكي في الجمهورية الاسلامية الموريتانية، تبلغ قيمة الضمان ١,٦٦٩,٧٨٧ دينار كويتي.

ثانياً ــ ضمان ائتمان الصادرات: *

شهد عام ١٩٨٦ بداية وضع النظام العربي لضمان ائتمان الصادرات في اطاره الشامل للمخاطر التجارية وغير التجارية موضع التطبيق وذلك بعد اقراره من قبل مجلس المؤسسة في دورته المنعقدة في يوليو (تموز) ١٩٨٥.

وقد سعت المؤسسة خلال العام الى التعريف بالنطاق الجديد لنظام الضمان لدى أوساط المنتجين والمصدرين ورجال ومؤسسات الاعمال العرب وشرح تقنياته وآليات عقوده المختلفة وسبل الاستفادة منها في زيادة احجام المبادلات التجارية العربية وذلك من خلال الرسائل البريدية والاعلان في الصحف وعقد الندوات (أنظر الاجزاء الخاصة بالتعريف وندوات الصادرات).

ورغم حداثة النظام وطول الفترة الزمنية التي يحتاجها للتعريف به ولتحقيق انتشاره، اضافة الى عدم توفر موارد مالية اضافية للمؤسسة تستطيع بواسطتها قبول عمليات ضمان جديدة بقيم مرتفعة وبالتالي التغلب على مشكلة سقف الضمان القطري الذي أشرفت المؤسسة على بلوغه في بعض الدول العربية عند بداية تطبيق النظام، فقد أبرمت المؤسسة ثمانية عشر عقد ضمان بلغت قيمتها الاجمالية ١٢,٠٨١,٣٣٦ دينار كويتي، من بينها أربعة عقود ضمان شامل تضم ثلاث عشرة عملية تصدير مختلفة، وبذلك يصبح عدد عمليات الصادرات المضمونة خلال العام سبعا وعشرين عملية، مقابل اربع عشرة عملية في عام ١٩٨٥. يحتوي الجدول رقم (٥) على تفاصيل هذه العمليات.

وقد استفاد من ضمان المؤسسة في هذا النطاق مصدرون من خمس دول عربية، اتجهت سلعهم لمستوردين من القطاعين العام والخاص في أثنتي عشرة دولة عربية منها، كما سبق الاشارة اليه، ست دول مستوردة تشملها خدمات المؤسسة لاول مرة.

وتأتي الجمهورية العراقية في مقدمة الدول المستفيدة من عمليات الصادرات المضمونة من قبل المؤسسة، حيث بلغت قيمة الصادرات العربية اليها ٧,٣٥٨,٧٢٠ دينار كويتي، ثم المملكة العربية السعودية بقيمة اجمالية قدرها ١,٦٨٨,٨٤٢ دينار كويتي، فالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بقيمة بلغت ١,١٦٤,٣٩٧ دينار كويتي، وتراوحت قيمة الصادرات المضمونة في الدول العربية الاخرى بين حد ادنى بلغ ١٠,٠٠٠ دينار كويتي في دولة قطر، وحد أقصى ٩٣٧,٤٨٥ دينار كويتي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية. (الجدول رقم ٦).

(*) تشمل عقود الضمان التي تبرمها المؤسسة في اطار نظام ضمان ائتمان الصادرات:
(١) عقد ضمان شامل ضد المخاطر التجارية وغير التجارية.
(٢) عقد ضمان محدد ضد المخاطر التجارية وغير التجارية.
(٣) عقد ضمان محدد ضد المخاطر غير التجارية فقط.

التوزيع القطاعي لعمليات الضمان

عدد العقود المبرمة = ١١٥ عقدا في ١٩٨٦/١٢/٣١

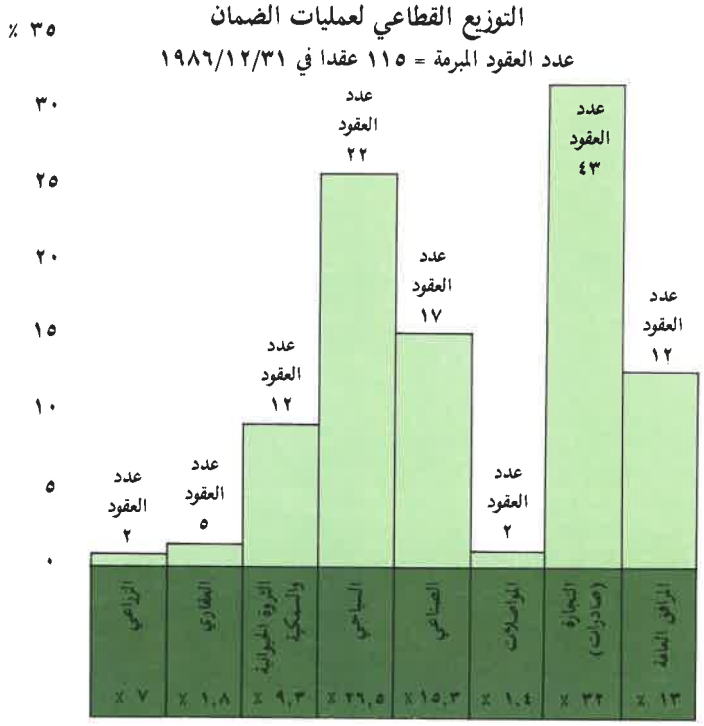

التوزيع الجغرافي (القطري) لعمليات الضمان

«الاقطار المصدرة لرأس المال في ١٩٨٦/١٢/٣١»

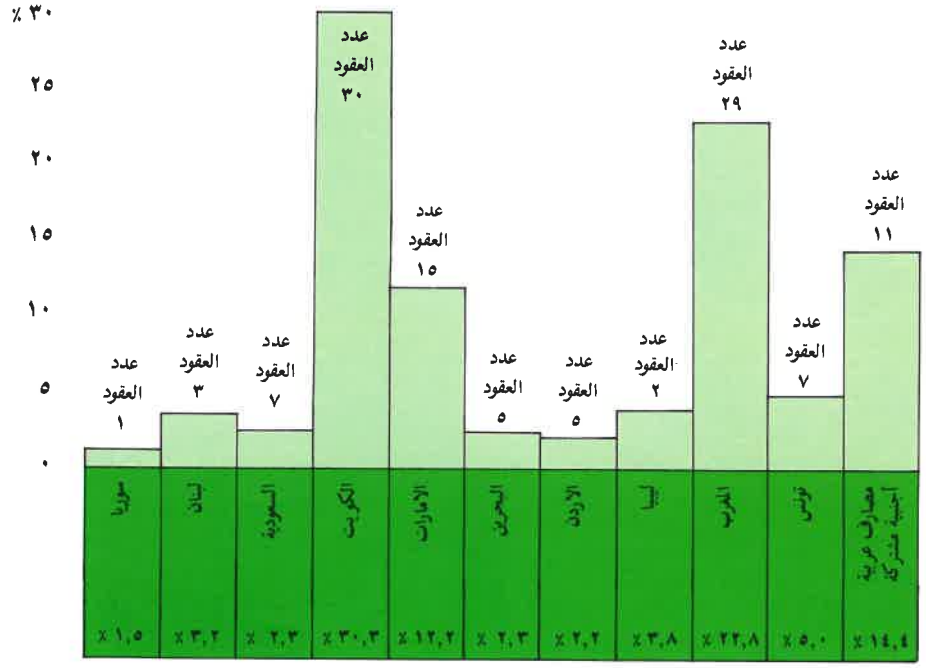

ب ـ الايرادات من اقساط الضمان والتعويضات المدفوعة :

بلغ اجمالي ايرادات نظام الضمان خلال العام (٥٤٣,٧٥٧) دينار كويتي . *

كما بلغت التعويضات المدفوعة ما يلي :

تاريخ التعويض	قيمة التعويض (د.ك)	الخطر المتحقق
١٩٨٦/٦/١٧	٢٩٩٨	عدم التحويل
١٩٨٦/١٢/٦	٢١٨٥	عدم التحويل
	٥١٨٣	

وبذلك يكون الربح من عمليات الضمان بنهاية عام ١٩٨٦ ، كما هو مبين ادناه :

الايرادات	٥٤٣,٧٥٧
التعويضات المدفوعة	٥١٨٣
الارباح المحققة	**٥٣٨,٥٧٤**

مع العلم بأنه يتوقع استرجاع التعويضات المدفوعة ، خلال العام القادم .

جـ ـ تنشيط وتطوير نظام الضمان :

نظام ضمان ائتمان الصادرات ضد المخاطر التجارية وغير التجارية :

حظى نظام ضمان ائتمان الصادرات في نطاقه الجديد ** باهتمام رجال الاعمال والمصدرين العرب وذلك بدلالة عدد عقود الضمان التي أبرمتها المؤسسة ضمن اطاره خلال العام الاول لتطبيقه ، والتي بلغت ثمانية عشر عقدا .

وقد سعت المؤسسة خلال العام لتطوير النظام بما يكفل الاستجابة لمعظم متطلبات المصدرين العرب ويخدم مصالحهم التي تخدم بدورها هدف تطوير وتنمية التبادل التجاري العربي . وفي هذا الاطار ، قامت المؤسسة بوضع مسودتي عقدي ضمان جديدين هما :

١ ــ عقد ضمان ائتمان مشترين : و يغطي التسهيلات الائتمانية التي لا تقل مدتها عن عامين من تاريخ شحن السلع المرتبطة بها ، والتي تمنحها المصارف العربية للمستوردين لتمويل عمليات تصدير او استيراد المواد والسلع العربية بين الدول العربية .

٢ ــ ملحق ضمان البضاعة المصدرة برسم التخزين : و يغطي السلع والمواد التي يخزنها او يعرضها المصدر لحسابه وتحت مسؤوليته في غير بلد جنسيته لحين بيعها او اعادة تصديرها للخارج .

كما اتخذت المؤسسة خطوات اخرى تتعلق بذات النشاط تتلخص في :

١ ــ توقيع اتفاق ثنائي مع الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية ــ مؤسسة ضمان وطنية ــ أرسى قواعد وسبل التعاون بين الطرفين ، وخاصة فيما يتعلق بالضمان المشترك والموازى وتبادل المعلومات وتنسيق الخبرات حول معلومات المستوردين وحول موضوع اعادة التأمين .

٢ ــ توقيع مذكرة تفاهم مع المصرف الوطني للانماء الصناعي والسياحي بالجمهورية اللبنانية تناول أوجه التعاون بين الطرفين وامكانيات تطويرها بما يدعم نشاطاتهما وتحقيق أهدافهما المشتركة .

(*) يتوزع المبلغ لاغراض الحسابات الختامية للمؤسسة بين (أ) ٤٣٣٦٣٠ د.ك . «ايرادات عقود الضمان» و(ب) ١١٠١٢٧ د.ك . أقساط مقبوضة مقدما .

(**) وضع نظام ضمان ائتمان الصادرات الشامل موضع التطبيق بالاستناد الى قرار مجلس المؤسسة في دورته الثانية عشرة المنعقدة بالخرطوم في يوليو (تموز) ١٩٨٥ ، والذي نص على توسيع نشاط ضمان الصادرات بحيث يشمل ضمان المخاطر التجارية اضافة للمخاطر غير التجارية .

٣ ــ الاتصال بمؤسسات المعلومات المتخصصة بتقديم بيانات المستوردين وتحديد سقوف الائتمان الممكن منحها لكل مستورد ، وتصنيف هذه المؤسسات من حيث توزيع نشاطها الجغرافي في الاقطار العربية ، كفاءة معلوماتها ، وجودة تقاريرها .

٤ ــ الاتصال بغرف التجارة والصناعة في الاقطار العربية والحصول منها على اسماء وعناوين المصدرين والمستوردين المسجلين لديها ، وذلك سعيا لاستكمال قاعدة المعلومات المتوفرة لدى المؤسسة وتجديد بياناتها وتصنيفها بما يتلاءم وحاجات النظام الجديد .

ندوات نظام ضمان ائتمان الصادرات :

عقدت هذه الندوات ، التي تتكون من جلسة عمل واحدة ، بهدف تعريف المنتجين والصناعيين ورجال الاعمال العرب بالتقنيات المختلفة لنظام ضمان ائتمان الصادرات وكيفية الاستفادة منه بغية تشجيع انسياب المواد والسلع العربية في الاسواق العربية . وقد تم خلال العام عقد اثنتي عشرة ندوة في كل من المملكة العربية السعودية ، دولة الامارات العربية المتحدة ، دولة الكويت ، المملكة الاردنية الهاشمية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المملكة المغربية ، دولة البحرين ، وجمهورية السودان .

اضافة الى ذلك ، فقد حضرت المؤسسة بعض الندوات المتخصصة التي نظمتها جهات عربية مشتركة في دول عربية مختلفة ، وقدمت فيها ورقات عمل عرفت من خلالها بنظام ضمان الاستثمارات وبرنامج ضمان ائتمان الصادرات .

التعريف بخدمات المؤسسة :

في مجال التعريف بالخدمات المختلفة سواء المتعلقة بأنشطة الضمان او بالانشطة المكملة الاخرى كالبحوث والدراسات ، قامت المؤسسة خلال العام بارسال ما يزيد على خمسة آلاف ملف تعريف وألفي كتيب عن النظام العربي لضمان ائتمان الصادرات باللغة العربية الى رجال ومؤسسات الاعمال ، كما تم ارسال عدد مماثل من هذه المطبوعات باللغتين الفرنسية والانكليزية .

اعادة التأمين :

توالي المؤسسة اتصالاتها مع الجهات المعنية في اسواق التأمين العربية بهدف تكوين مجمع عربي لاعادة تأمين التزامات المؤسسة لديه ، مما يفتح لها مجالات أوسع لقبول عمليات ضمان جديدة في البلدان العربية . ولا تزال الاتصالات جارية مع الاتحاد العام العربي للتأمين وبعض الشركات العربية الكبيرة التي أبدت اهتماما ايجابيا بالموضوع .

وتقوم المؤسسة في ذات الاطار ، بالتعرف على أوضاع اسواق الاعادة الدولية ، وخصوصا سوق لندن ، حيث كشفت الاتصالات عن امكانية الحصول على تسهيلات معينة لاعادة تأمين بعض الاخطار التي تغطيها المؤسسة .

أ ــ البحوث والدراسات :

١ ــ في اطار نشاط المؤسسة في التعريف بالاوضاع الاقتصادية ومناخ الاستثمار وفرصه في الدول العربية تم اصدار الدراسات التالية خلال عام ١٩٨٦ .

ــ الاوضاع الاقتصادية والاستثمارية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

ــ الاوضاع الاقتصادية والاستثمارية في الجمهورية العربية اليمنية .

ــ الاوضاع الاقتصادية والاستثمارية في الجمهورية الاسلامية الموريتانية .

كما تم الفراغ من اعداد الدراسات الآتية :

ــ الاوضاع الاقتصادية والاستثمارية في المملكة الاردنية الهاشمية .

ــ الاوضاع الاقتصادية والاستثمارية في سلطنة عمان .

وكذلك يجرى اعداد دراسة :

ــ الاوضاع الاقتصادية والاستثمارية في جمهورية مصر العربية .

٢ ــ واستكمالا لنشاط المؤسسة في تعريف المستثمرين بالاوضاع التي تحكم الاستثمار في الدول العربية وتوفير المعلومات الضرورية للمستثمر عن كل دولة عضو، تابعت المؤسسة اصدارها لادلة المستثمرين في الوطن العربي وقد صدر منها خلال عام ١٩٨٦ الادلة التالية :

ــ دليل المستثمر في سلطنة عمان .

ــ دليل المستثمر في الجمهورية الاسلامية الموريتانية .

٣ ــ سلسلة الدراسات الاستثمارية :

واصلت المؤسسة اصدار هذه السلسلة وتهدف الى نشر الدراسات والبحوث حول مختلف نواحي مناخ الاستثمار واطره وصدر منها خلال العام ثلاث دراسات هي : «ترويج المشروعات وتشجيع الاستثمار» ، «البحث عن التمويل / المشاركة في المشروعات» و«ملف المشروع الصناعي» .

٤ ــ واصلت المؤسسة سعيها في اصدار مجلدات الموسوعة التشريعية للاستثمار في الدول العربية للتعريف بالاطار القانوني الذي يحكم معاملة الاستثمارات في البلاد العربية حيث صدر منها خلال العام :

ــ مجلد تشريعات الجمهورية العربية السورية .

ــ مجلد تشريعات دولة الكويت .

كما تم اعداد مجلدات دولة الامارات العربية المتحدة ودولة قطر وملحق لمجلد المملكة الاردنية الهاشمية .

٥ ــ وفي اطار التعريف بالنواحي القانونية للاستثمار واصلت المؤسسة اصدار سلسلة ادلة تأسيس الشركات في الدول العربية وسلسلة دليل المستثمر الى معرفة اوضاع المعاملة الضريبية للدخل وسلسلة دليل الرقابة على النقد وتم اصدار :

ــ دليل تأسيس الشركات في دولة الامارات العربية المتحدة .

ــ دليل المعاملة الضريبية للدخل في سلطنة عمان .

ــ دليل الرقابة على النقد في الجمهورية التونسية .

وتم اعداد :

ــ دليل المعاملة الضريبية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

٦ ــ الدراسات المشتركة :

ــ في اطار الدراسة المشتركة الخاصة بتحويلات المغتربين في البلدان العربية المصدرة للعمالة وآثارها ووسائل تعظيم الافادة منها التي نفذت بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط ، تم اعداد الدراسات اللازمة لتغطية مختلف جوانب الموضوع والتي بلغت اثنتي عشرة دراسة شملت التجارب القطرية في ثماني دول عربية هي : المملكة الاردنية الهاشمية ، الجمهورية التونسية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية السودان ، جمهورية مصر العربية ، المملكة المغربية ، الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وقد عرضت هذه الدراسات وبحثت في اجتماع خبراء عقد في الكويت في الفترة ٤ــ١٩٨٦/٤/٧ .

ــ قامت المؤسسة خلال العام بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية باعداد دراسة حول خطة ارشادية للترويج للمشروعات الصناعية العربية المشتركة .

٧ ــ الدراسات التخصصية :

ــ دراسة سبل ووسائل تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية : تابعت المؤسسة خطوات استكمال هذه الدراسة بعد ان اجرت تعديلا على اهدافها وهيكلها لتقتصر على خدمة اغراض نظام ضمان ائتمان الصادرات في المقام الاول وبما يضمن سرعة انجازها واقتصاد كلفتها . وقد تم خلال العام تغطية دولتين هما : الجمهورية العربية السورية ، ودولة

الكويت ، ويجري اعداد الدراسة في الجمهورية العربية اليمنية .

ـ دراسة المناطق الحرة العربية : انتهت المؤسسة من انجاز الدراسة التي تهدف الى التعرف على مجالات الاستثمار بهذه المناطق والاوضاع التي تحكمها ، وتشخيص العقبات والمشاكل التي تعيق اداءها والتوصل الى المقترحات والتوصيات اللازمة لزيادة فاعلية هذه المناطق في جذب الاستثمارات وخدمة عملية التنمية . وقد شملت الدراسة ثماني دول عربية هي : المملكة الاردنية الهاشمية ، دولة الامارات العربية المتحدة ، الجمهورية التونسية ، جمهورية جيبوتي ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية مصر العربية ، المملكة المغربية ، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . وقد بدأت المؤسسة في اتخاذ الترتيبات اللازمة لعقد لقاء مع كبار مسؤولي المناطق الحرة العربية لتبادل الرأي ووجهات النظر حول ما جاء بالدراسة وللتعريف بخدمات المؤسسة .

ـ دراسة آليات التأمين والضمان المتوفر للاستثمارات في الاسواق الدولية (الجزء الثاني) : تم اعداد وترجمة الجزء الثاني من الدراسة والذي يتناول الاسواق المالية الاوروبية والمراكز المالية غير المقيمة (Off Shore) في كل من المملكة المتحدة ، المانيا الغربية ، فرنسا ، سويسرا ، اليابان ، البهاما ، جزر الكايمان ، سنغافورة ، هونج كونج والبحرين . كما تم اعداد ملخص واف عن الدراسة التي ستكون محورا لاجتماع خبراء يعقد لهذا الغرض . وكانت المؤسسة قد فرغت في العام الماضي من اعداد وترجمة الجزء الاول من هذه الدراسة والذي اشتمل على بيان نظم الحماية والتأمين والضمان المعمول بها في السوق الامريكية .

ـ دراسة تقويم اداء المشروعات الاستثمارية العربية : وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على اسباب وعوامل نجاح او فشل عينة مختارة من المشروعات الاستثمارية العربية في عدد من الدول العربية المضيفة لرأس المال وعددها سبع دول هي : المملكة الاردنية الهاشمية ، الجمهورية التونسية ، جمهورية السودان ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية مصر العربية ، المملكة المغربية ، الجمهورية العربية اليمنية . وقد تم انجاز المرحلة الاولى من الدراسة وهي استيفاء وحصر المشروعات الاستثمارية العربية في هذه الدول وفق الاستمارة المخصصة لذلك ، كما تم الانتهاء من دراسة ريادية لاحد هذه المشروعات في الاردن .

ب ـ تقرير مناخ الاستثمار في الوطن العربي :

اصدرت المؤسسة في مطلع شهر ابريل / نيسان من عام ١٩٨٦ التقرير الاول عن مناخ الاستثمار في الوطن العربي لعام ١٩٨٥ الذي اشتمل على جزئين رئيسيين ، الاول خاص بمناخ الاستثمار على المستوى القومي ، والثاني يتكون من تقارير قطرية تتناول بالتفصيل مكونات وعناصر مناخ الاستثمار في كل قطر عربي وفرص الاستثمار المتاحة فيه . وقد تم توزيع التقرير خلال الاجتماعات السنوية للمؤسسات المالية العربية والمؤتمر الثالث لرجال الاعمال والمستثمرين العرب المنعقد في مدينة الكويت خلال العام. ونظرا لزيادة حجم الطلب على التقرير من مختلف الجهات العربية والاجنبية ، فقد قامت المؤسسة باعادة طباعته بعد نفاد الطبعة الاولى .

وفي اطار جهدها الرامي لاصدار التقرير الثاني لعام ١٩٨٦ ، قامت المؤسسة منذ بداية العام برصد تطورات مناخ الاستثمار ومستجداته في الاقطار العربية ، وأعدت تقارير فصلية عنه . ومن المقرر ان يصدر التقرير الثاني خلال شهر فبراير (شباط) ١٩٨٧ .

جـ ـ أنشطة تشجيع الاستثمار وترويج المشروعات :

في اطار جهودها الرامية الى الترويج لفرص الاستثمار في الدول العربية وللمشروعات العربية التي يسعى اصحابها او الجهات المروجة لها الى الحصول على التمويل من مستثمرين او جهات ممولة عربية تمارس المؤسسة نوعين من النشاط :

الاول يشمل تنظيم او الاشتراك في المؤتمرات واللقاءات المرتبطة بالترويج للاستثمار .

والثاني يشمل المساعدة في الترويج لمشاريع محددة . وفيما يلي تفصيل لجهود المؤسسة في المجالين .

المؤتمرات :

١ ـ المؤتمر الثالث لرجال الاعمال والمستثمرين العرب :

شاركت المؤسسة مع كل من الامانة العامة لجامعة

الدول العربية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة الكويت في تنظيم المؤتمر الثالث لرجال الاعمال والمستثمرين العرب بمدينة الكويت خلال الفترة من ٢٨ ــ ١٩٨٦/٤/٣٠ ، وقد شارك في المؤتمر نخبة من رجال الاعمال والمستثمرين العرب وممثلون عن عدد كبير من المنظمات والاتحادات العربية والغرف العربية ــ الاجنبية المشتركة وغيرها من الجهات ذات العلاقة .

وأبرزت مناقشات المؤتمر عدة امور جوهرية تتعلق بمعوقات الاستثمار في البلاد العربية واكد المؤتمر على ضرورة الاستفادة الى اقصى حد من امكانات القطاع الخاص في دعم الجهود الانمائية على المستويين القطري والقومي ، كما اكد المؤتمر على ضرورة التركيز على الاستثمار الزراعي وربطه بغيره من القطاعات الاخرى على اساس من التكامل والتنسيق ، وطالب المؤتمر بفتح الاسواق العربية امام المنتجات العربية مع توفير التمويل الميسر والضمانات اللازمة لتنمية وتوسيع حجم التجارة العربية البينية ، ودعا المؤتمر الدول العربية الى اهمية تبسيط الاجراءات الادارية اللازمة للترخيص في الاستثمار وتنفيذه في اطار ما تبذله من مجهودات لاشاعة مناخ موات للاستثمار فيها ، كما قرر المؤتمر تكليف الهيئات الثلاث المنظمة للمؤتمر بتشكيل لجنة مشتركة مع بعض المهتمين من ذوي الخبرة والاختصاص لمتابعة فكرة اقامة السوق المالية العربية على ان تقدم اللجنة نتائج اعمالها واتصالاتها الى المؤتمر القادم .

هذا وقد كان المؤتمر فرصة طيبة ايضا للترويج لعدد من المشروعات الاستثمارية .

٢ ــ زيارة وفد من المستثمرين العرب للمملكة المغربية :

ساهمت المؤسسة مع الملحقية التجارية للمملكة المغربية في منطقة الخليج العربي في الاعداد لزيارة وفد من أربع شركات استثمارية عربية للتعرف على الفرص الاستثمارية في المملكة المغربية وقد تمت الزيارة في شهر مارس ١٩٨٦ وتقوم هذه الشركات بدراسة الجدوى الاقتصادية لعدد من المشروعات التي تم عرضها وتتعلق بالثروة السمكية وانتاج الخشب والانتاج الزراعي .

ترويج المشاريع :

١ ــ تكللت جهود المؤسسة بالتعاون مع الشركة العربية لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية (أكديما) بالنجاح في ايجاد المساهمين والمشاركين في مشروع انشاء مصنع عربي مشترك لصناعة الادوية البيطرية في الاردن برأسمال قدره ١٢ مليون دولار امريكي وقد تم توقيع العقد الاساسي في شهر فبراير ١٩٨٦ في عمان بالمملكة الاردنية الهاشمية والمشروع في طريقه الى التنفيذ .

٢ ــ وتابعت المؤسسة جهودها للترويج عن طريق الاتصال المباشر بالمستثمرين للمشاريع التالية :

ــ مشروع صناعة الاحذية الجلدية (خاصة الانواع التي تستعمل من قبل القوات المسلحة) ومشروع صناعة الالبسة العسكرية وقوات الامن بجمهورية السودان بالتعاون مع المؤسسة الصناعية العسكرية السودانية بحيث يغطي الحاجات المحلية و يصدر الفائض للدول العربية .

ــ مشروع انشاء مصنع العبوات الدوائية الزجاجية في الجمهورية العربية السورية بالتعاون مع الشركة العربية لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية (أكديما) .

ــ مشروع الشركة العربية السورية لتنمية المنتجات الزراعية التي تأسست بمساهمات سورية وعربية مشتركة عملا باحكام المرسوم التشريعي رقم (١٠) لعام ١٩٨٦ بالجمهورية العربية السورية .

ــ الترويج لمشروع انشاء شركة عربية تهتم بالسياحة البرية واقامة الاستراحات والموتيلات على الطرق السريعة بين عدد من الدول العربية (المملكة العربية السعودية ، المملكة الاردنية الهاشمية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية اللبنانية) .

٣ ــ كذلك روجت المؤسسة لواحد وعشرين مشروعا في احد عشر قطرا عربيا وذلك عن طريق النشر في نشرة المؤسسة الدورية «ضمان الاستثمار» وقد تركزت هذه المشاريع في القطاع الصناعي حيث بلغ عدد المشاريع الصناعية عشرة تليها المشاريع الزراعية وبلغت ستة وتوزع الباقي على قطاعات السياحة والعقار وغيرها من القطاعات .

د ـ العون الفني للدول الاعضاء :

في اطار ما توليه المؤسسة من اهتمام في مجال توفير العون الفني للدول الاعضاء التي تبدي رغبتها في الاستعانة بالخبرات الفنية المتوفرة لدى المؤسسة في تحسين مناخ الاستثمار وتطوير اطره ورفع كفاءة الكوادر العاملة في

مجاله ، تم تحقيق الانجازات التالية :

- تابعت المؤسسة عقد حلقاتها التدريبية حول الاسواق المالية ومصادر تمويل المشروعات وكيفية تحسين مناخ الاستثمار بما يساعد على جذب رأس المال العربي ، وفي هذا الاطار قامت المؤسسة بالتعاون مع وكالة تطوير الاستثمارات في الجمهورية التونسية بعقد حلقة في تونس خلال الفترة من ١٦ ــ ١٩٨٦/٦/٢١ شارك فيها خمسة وثلاثون من الكوادر الوطنية الذين يتصل عملهم بجذب الاستثمارات الاجنبية وتنفيذها والاشراف عليها وقد ساهم في تقديم موضوعات الحلقة خبراء من منظمات وطنية وقومية ودولية .
- اعدت المؤسسة تقريرا في شأن تقييم الوضع الحالي للامانة العامة للاستثمار في جمهورية السودان ومقترحات لتطوير اسلوب عملها بناء على طلب من وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي السودانية .
- اعدت المؤسسة دراسة حول جنسية الشركات بطلب من الامانة العامة لجامعة الدول العربية وذلك في اطار تدارس الجانب العربي في لجنة التعاون المالي للحوار العربي الاوروبي لمشروع الاتفاقية المقترح عقدها لتشجيع وحماية الاستثمارات في دول الجانبين .
- بطلب من الوفود العربية اوفدت المؤسسة احد مستشاريها القانونيين للمشاركة مع الوفود العربية في اجتماعات اللجنة التحضيرية لاعداد نظام الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التي انعقدت في واشنطن خلال الفترة من ١٥ ــ ١٩٨٦/٩/١٩ .
- بطلب من الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية اعدت المؤسسة دراسة اولية عن توحيد تشريعات الاستثمار لدول المجلس كما اعدت دراسة اولية عن توحيد تشريعات التأمين في هذه الدول .
- تم الانتهاء من اعداد مسودة لهيكل و برنامج لتنظيم حلقة دراسية اقليمية عن مفاوضات وعقود الاستثمار توطئة لاقامة هذه الحلقة مساهمة من المؤسسة في توطين تقنيات التفاوض في شأن العقود المتعلقة بالاستثمار علما بأن الوطن العربي يفتقر الى هذه التقنية في وقت يرجع الكثير من مشاكل العملية الاستثمارية الى الافتقار الى المعرفة بتقنيات التفاوض مما يؤدي الى ثغرات في عقود الاستثمار. وتخطط المؤسسة لاقامة هذه الحلقة خلال عام ١٩٨٨ .

هـ ـ تطوير اساليب العمل بالمؤسسة :

١ ــ مشروع ادخال الحاسوب :

واصلت المؤسسة سعيها في استكمال تنفيذ مشروع ادخال الحاسوب بالمؤسسة حيث تم انجاز المرحلة الثانية متمثلة في تزويد ادارات المؤسسة المختلفة بمتطلباتها من اجهزة حاسوب والاجهزة المساعدة .

وعلى صعيد النظم والبرمجيات تم تطوير نظام حسابات المؤسسة ونظام لادارة استثمارات المؤسسة وقد طبق النظامان بنجاح وذلك فضلا عن ادخال نظام لمعالجة النصوص (Word Processing) في اعمال المؤسسة كما ادخل نظام استرجاع المعلومات لخدمة اغراض المكتبة و بدأ العمل في تطوير أنظمة لادارة ومتابعة عمليات الضمان .

٢ ــ نظام المعلومات :

استحدثت المؤسسة وحدة مستقلة للمعلومات لتتولى حصر ورصد البيانات الخاصة بالجهات ذات العلاقة (المنظمات والمؤسسات والشركات ورجال الاعمال) من حيث الاسماء والعناوين والمعلومات الاساسية الاخرى وتوظيفها بما يخدم اغراض المؤسسة وانشطتها ومراجعة وتدقيق هذه البيانات وادخالها في الحاسوب والقيام بتحديث هذه البيانات بشكل مستمر. كما ستقوم هذه الوحدة بالتنسيق والتعاون مع مراكز المعلومات العربية (قومية وقطرية) للاستفادة من تجربتها في هذا المجال . وترمي المؤسسة من استحداث هذه الوحدة الى خلق قاعدة متكاملة ومتجددة للمعلومات تشمل الوحدات الانتاجية ، شركات الاستثمار، المستثمرين ورجال الاعمال العرب ، المصارف العربية والمشتركة ، وغيرها من الجهات ذات الصلة بالاستثمار ونشاط المؤسسة .

٣ ــ التدريب :

وفي مجال التدريب واصلت المؤسسة تنفيذ برامجها لرفع كفاءة جهازها الفني والاداري حيث تم خلال العام مناط التقرير الحاق عدد من الموظفين بدورات تدريبية شملت المجالات التالية :

ضمان ائتمان الصادرات ، ادارة تقويم مخاطر التسليف ، الاساليب المالية الجديدة وادارة المخاطر، التحليل المالي ، التطورات في المجال المصرفي العالمي والاسواق المالية الدولية ، تعريف بأجهزة الحاسوب وكيفية استخدامها في اعمال السكرتارية ، استخدام الحاسوب في استرجاع المعلومات ، اللغة الانجليزية .

بلغت قيمة رأس المال المدفوع ٢١,٣٩٩,٦٢٠ دينار كويتي في نهاية عام ١٩٨٦ وهو نفس المبلغ المدفوع في نهاية عام ١٩٨٥ ويمثل رأس المال المدفوع نسبة ٨٥,٥٪ من رأس المال المكتتب به .

بلغت الايرادات المحققة خلال العام ٦,٥٠٩,٦٢٤ دينار كويتي متجاوزة بذلك التقديرات الواردة في الميزانية التقديرية بمقدار ٣,٣٦٦,٤٥٩ دينار كويتي (١٠٧٪) وتعود الزيادة الى حد كبير الى سياسة توزيع أرصدة المؤسسة على العملات الدولية الرئيسية مما أدى الى تحقيق أرباح بلغت ٣,٠٢٤,٣٣٨ دينار كويتي نتجت عن فروقات اسعار صرف العملات ، وكذلك الى تنويع ادوات الحافظة الاستثمارية واتباع استراتيجية للاستثمار تناسب متطلبات ظروف الاسواق المالية الدولية واستخدام الادوات والوسائل الاكثر ضمانا لموجودات المؤسسة لتحقيق أفضل عائد .

أما المصروفات فبلغت ١,٤١٢,٠٥٢ دينار كويتي وهي في حدود ما اعتمد في الميزانية التقديرية لعام ١٩٨٦ والبالغ ١,٤٩٤,٠٠٠ دينار كويتي ، كما خصص لاحتياطي الطوارىء مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ دينار كويتي .

بلغت قيمة استثمارات المؤسسة ٣٧,٣١٩,٦٥٨ دينار كويتي منها ٢١,٦٣٦,٩٦٨ دينار كويتي ودائع و١٣,٩٣٤,٣٧٧ دينار كويتي سندات و١,٧٤٨,٣١٣ دينار كويتي في محفظة مالية وقد حققت الاستثمارات ايرادا اجماليا بلغ ٦,٠٦٥,٠٦٤ دينار كويتي بمعدل وسطي قدره ١٧,٥٪ تشكل ايرادات الاستثمار من هذا المعدل نسبة ٩,٤٪ وايرادات فروقات أسعار العملات بنسبة ٨,١٪ .

بلغت قيمة أقساط عقود الضمان المقبوضة عن عام ١٩٨٦ (٤٣٣,٦٣٠ دينار كويتي) والايرادات الاخرى ١٠,٩٣٠ دينار كويتي .

بلغ الاحتياطي العام ١٦,٠٤٨,٧٨٢ دينار كويتي في نهاية عام ١٩٨٦ مقابل ١١,٢٥١,٢١٠ دينار كويتي في نهاية عام ١٩٨٥ .

تقرير مراقبي الحسابات

السادة رئيس وأعضاء مجلس المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة
الكويت

لقد فحصنا الميزانية العمومية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار (مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة) ـ الكويت كما في ٣١ ديسمبر ١٩٨٦ وبيانات الايرادات والمصروفات وحقوق الأعضاء المساهمين والتغيرات في المركز المالي للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا لقواعد المراقبة المتعارف عليها وقد شمل فحصنا اجراء الاختبارات اللازمة للقيود والسجلات الحسابية كما شمل اجراءات المراقبة الاخرى التي وجدناها مناسبة.

وبرأينا، أن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة المركز المالي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار كما في ٣١ ديسمبر ١٩٨٦ ونتائج أعمالها والتغيرات في مركزها المالي للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وفقا للأصول المحاسبية المتعارف عليها وعلى أساس مماثل لما اتبع في السنة السابقة.

وبرأينا أن المؤسسة تمسك سجلات حسابية منتظمة وان البيانات المالية المرفقة متفقة مع تلك السجلات.

سابا والفهد وشركاهم
الكويت ٢٩ يناير ١٩٨٧

(بيان أ)

الميزانية العمومية كما في ٣١ ديسمبر ١٩٨٦

الأصول

١٩٨٥ دينار كويتي	١٩٨٦ دينار كويتي	
		الاصول
٣٤٣,١٧٣	٢٥٥,٤٦٨	حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك
١٦,٥٢٨,٤٩٤	٢١,٦٣٦,٩٦٨	ودائع لاجل
١٤,١٢٧,٧٢١	١٣,٩٣٤,٣٧٧	استثمارات في سندات
١,٤٨٥,٥٤٥	١,٧٤٨,٣١٣	استثمارات في محفظة مالية
٧١٨,٦٢٤	٦٩٦,٨٩١	ايرادات مستحقة
٥٨٣,٥٠١	٩٠٩,٥٣٢	صندوق الادخار والتكافل الاجتماعي
٣٥١,٥٣٠	٣٥٣,٦٤٥	مدينون وارصدة مدينة اخرى
٣٤,١٣٨,٥٨٨	٣٩,٥٣٥,١٩٤	مجموع الاصول

الخصوم وحقوق الأعضاء المساهمين

١٩٨٥ دينار كويتي	١٩٨٦ دينار كويتي	
		الخصوم وحقوق الاعضاء المساهمين
٢٤٤,٥٨٢	٢٦٧,١٣٣	دائنون وارصدة دائنة اخرى
٥٨٣,٥٠١	٩٠٩,٥٣٢	صندوق الادخار والتكافل الاجتماعي
٥٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	مخصص الطوارىء والعملات الاجنبية
١٥٩,٦٧٥	١١٠,١٢٧	اقساط ضمان مقبوضة مقدما
١,٤٨٧,٧٥٨	٢,٠٨٦,٧٩٢	مجموع الخصوم
		حقوق الاعضاء المساهمين - بيان ج
٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	راس المال الموصى به
٢٥,٠٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٢٥,٠٠٠	راس المال المكتتب به
٢٤,٥٢٥,٠٠٠	٢٤,٥٢٥,٠٠٠	راس المال المطلوب تسديده
٣,١٢٥,٣٨٠	٣,١٢٥,٣٨٠	راس المال غير المسدد
٢١,٣٩٩,٦٢٠	٢١,٣٩٩,٦٢٠	راس المال المدفوع
١١,٢٥١,٢١٠	١٦,٠٤٨,٧٨٢	احتياطي عام
٣٢,٦٥٠,٨٣٠	٣٧,٤٤٨,٤٠٢	مجموع حقوق الاعضاء المساهمين
٣٤,١٣٨,٥٨٨	٣٩,٥٣٥,١٩٤	مجموع الخصوم وحقوق الاعضاء المساهمين

(بيان ب)

بيان الايرادات والمصروفات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٨٦

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

١٩٨٥ دينار كويتي	١٩٨٦ دينار كويتي	الايرادات
٥٠,٩٢٥	٥٩,٨٧٤	فوائد حسابات تحت الطلب
١,٣٤٨,٨٣٠	١,٣٤٧,٩٨١	فوائد ودائع ثابتة
١,٢٢٣,٦٥٦	١,١٨٢,٠٣٥	فوائد سندات
٣٢٠,٢٨٤	٤٣٣,٦٣٠	اقساط الضمان
٩٥٧,٩٤٦	٣,٠٢٤,٣٣٨	فروقات عملة
٨,٣٩٨	١٧٨,٨٣٠	المحفظة المالية
٩,١٩٥	١٠,٩٣٠	اخرى
٩٣,٤٩٤	٢٧٢,٠٠٦	ارباح ناتجة عن بيع واسترداد السندات
٤,٠١٢,٧٢٨	**٦,٥٠٩,٦٢٤**	**مجموع الايرادات**
		المصروفات
٧٥٣,٠٦١	٨٠٩,٨١٩	الباب الاول ـ رواتب واجور ومكافآت
٥٦٣,١٨٩	٥٥١,٤٦٢	الباب الثاني ـ مصروفات عمومية وادارية
٥٢,٠٥٠	٥٠,٧٧١	الباب الثالث ـ مصروفات رأسمالية ومخصصات
١,٣٦٨,٣٠٠	١,٤١٢,٠٥٢	مجموع المصروفات
٢٥٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	مخصص تقلب اسعار العملات
١,٦١٨,٣٠٠	١,٧١٢,٠٥٢	اجمالي المصروفات
٢,٣٩٤,٤٢٨	**٤,٧٩٧,٥٧٢**	**صافي الايرادات ـ بيان ج**

(بيان ج)

بيان حقوق الاعضاء المساهمين للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٨٦

	الاحتياطي العام	صافي الايرادات	راس المال المدفوع	راس المال غير المسدد	راس المال المطلوب تسديده	راس المال المكتتب به	راس المال الموصى به	
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٨٤	٨,٨٥٦,٧٨٢	—	٢١,٢٦٨,٦٢٠	٢,٦٥٦,٣٨٠	٢٣,٩٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	
راس مال استدعي للسداد	—	—	١٣١,٠٠٠	٤٦٩,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	—	—	
صافي الايرادات - بيان ب	—	٢,٣٩٤,٤٢٨	—	—	—	—	—	
المحول الى الاحتياطي العام	٢,٣٩٤,٤٢٨	(٢,٣٩٤,٤٢٨)	—	—	—	—	—	
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ١٩٨٥	١١,٢٥١,٢١٠	—	٢١,٣٩٩,٦٢٠	٣,١٢٥,٣٨٠	٢٤,٥٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	
راس مال استدعي للسداد	—	—	—	—	—	—	—	
صافي الايرادات - بيان ب	—	٤,٧٩٧,٥٧٢	—	—	—	—	—	
المحول الى الاحتياطي العام	٤,٧٩٧,٥٧٢	(٤,٧٩٧,٥٧٢)	—	—	—	—	—	
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ١٩٨٦ (بيان أ)	١٦,٠٤٨,٧٨٢	—	٢١,٣٩٩,٦٢٠	٣,١٢٥,٣٨٠	٢٤,٥٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	

جدول رقم (١)
التوزيع القطري للعمليات كما هو في ١٩٨٦/١٢/٣١
دينار كويتي

القطـر	اجمالي العقود المبرمة حتى ١٩٨٦/١٢/٣١	النسبة المئوية ٪	اجمالي الالتزامات القائمة في ١٩٨٦/١٢/٣١	النسبة المئوية ٪
المملكة الاردنية الهاشمية	٤٨٨,٥٨٩	٠,٥	٥٨,٥٨٩	٠,١
دولة الامارات العربية المتحدة	٢,٤٥٢,٠٥٤	٢,٣	٣٠,٠٥٤	٠,١
دولة البحرين	١٠٩,٧٠٠	٠,١	١١٠,٨٨٤	٠,٢
الجمهورية التونسية	٧٣١,٧٢٧	٠,٧	٧٢٠,٢٠٧	١,٢
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	١,١٦٤,٣٩٧	١,١	١,١٦٤,٣٩٧	١,٩
المملكة العربية السعودية	١,٦٨٨,٨٤٢	١,٦	١,٦٨٨,٨٤٢	٢,٧
جمهورية السودان	٦,٦٩٠,٠٠٣	٦,٢	٣,٦٩٠,٠٠٠	٥,٩
الجمهورية العربية السورية	٧,٤٠٠,٠٠٠	٦,٨	٦,٧١٢,٠٠٠	١٠,٩
جمهورية الصومال الديمقراطية	١,٤٢٥,٩٣٢	١,٣	١,١٧١,٧٨٠	١,٩
الجمهورية العراقية	٤٠,٧٨٤,٥٠٨	٣٧,٨	٢٥,٢٢٤,٣٣٨	٤٠,٩
سلطنة عمان	٢٩,٢٩٥		٢٩,٢٩٥	
دولة قطر	١٠,٠٠٠	٠,١	١٠,٠٠٠	٠,١
دولة الكويت	٢٥,٤٨٦		٢٥,٤٨٦	
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية	٩٣٧,٤٨٥	٠,٩	٩٣٧,٤٨٥	١,٥
جمهورية مصر العربية	١٠,١٠٥,٢٠٠	٩,٤	٤,٥٩٩,٢٠٠	٧,٥
المملكة المغربية	١١,٥٥٤,٥٧٧	١٠,٧	١١,٥٥٤,٥٧٧	١٨,٨
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	٣,٤٤٠,٩٤٢	٣,٢	١,٧٢٠,٣٤٨	٢,٨
الجمهورية العربية اليمنية	١٧,٤٨٩,٥٧٨	١٦,٢	٢,١٥٨,١٠٥	٣,٥
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	١,١٤٩,٦٣٤	١,١		—
المجموع	**١٠٧,٦٧٧,٩٤٩**	**٪ ١٠٠**	**٦١,٦٠٥,٥٨٧**	**٪ ١٠٠**

جدول رقم (٢)
التوزيع القطاعي للعمليات كما هو في ١٩٨٦/١٢/٣١
دينار كويتي

القطـاع	اجمالي العقود المبرمة حتى ١٩٨٦/١٢/٣١	النسبة المئوية ٪	اجمالي الالتزامات القائمة في ١٩٨٦/١٢/٣١	النسبة المئوية ٪
القطاع السياحي	٢٨,٥٧١,٠٨٠	٢٦,٥	١٥,٥٩٣,١٤٩	٢٥,٣
القطاع الصناعي	١٦,٥٣٣,٤٨٨	١٥,٣	٩,٤٤٢,٧٤٣	١٥,٣
القطاع الزراعي	٦٩٨,٧٠٠	٠,٧	٦٧٣,٧٧٤	١,١
قطاع الثروة الحيوانية والسمكية	١٠,٠٢٩,٦٨٧	٩,٣	٥,٥٤٨,٦٨٩	٩,٠
قطاع التجارة (الصادرات)	٣٤,٤٨١,٦٠٨	٣٢,٠	٢٣,٥٩٠,٠٤٧	٣٨,٣
القطاع العقاري	١,٩٠٩,٦٣٤	١,٨	—	—
قطاع المرافق العامة	١٣,٩٥٣,٧٤٩	١٣,٠	٦,٧٥٧,١٨٥	١١,٠
قطاع المواصلات	١,٥٠٠,٠٠٣	١,٤	—	—
الاجمالي	**١٠٧,٦٧٧,٩٤٩**	**٪ ١٠٠**	**٦١,٦٠٥,٥٨٧**	**٪ ١٠٠**

جدول رقم (٣)
التوزيع النوعي للعمليات كما هو في ١٩٨٦/١٢/٣١
دينار كويتي

نوع العقد	اجمالي العقود المبرمة حتى ١٩٨٦/١٢/٣١	النسبة المئوية ٪	اجمالي الالتزامات القائمة في ١٩٨٦/١٢/٣١	النسبة المئوية ٪
استثمار مباشر	٣٠,٨٩٨,٧٠٠	٢٨,٧	١٦,٤٢٢,٣٩٨	٢٦,٧
مساهمة في راس مال شركة	٨,٠٣٨,٧٨٩	٧,٥	٥,١٨١,٩٤٥	٨,٤
قـــرض	٢٦,٦٤٧,٠٠٢	٢٤,٧	١٦,٠٥٨,١٩٧	٢٦,١
معدات مقاولات	٧,٦١١,٨٥٠	٧,١	٣٥٣,٠٠٠	٠,٦
ائتمان صادرات	٣٤,٤٨١,٦٠٨	٣٢,٠	٢٣,٥٩٠,٠٤٧	٣٨,٢
الاجمالي	١٠٧,٦٧٧,٩٤٩	١٠٠ ٪	٦١,٦٠٥,٥٨٧	١٠٠ ٪

جدول رقم (٤)
عقود ضمان الاستثمار المبرمة خلال عام ١٩٨٦

القطر المضيف	القطاع المستفيد	نوع الاستثمار	جنسية المستثمر	الحد الاقصى للضمان د.ك.	الحد الاقصى للضمان دولار
الجمهورية التونسية	صناعي	مساهمة	اماراتية	١٧٥,٧٦٧	٦٠٠,٠٠٠
المملكة المغربية	صناعي	مساهمة	كويتية	١,٦١١,١٩٨	٥,٥٠٠,٠٠٠
	سياحي	قرض	اماراتية	٣,٢٦٧,٩٢٠	١١,١٥٥,٤٠٥
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	ثروة سمكية	قرض	مصرف مشترك	١,٦٦٩,٧٨٧	٥,٧٠٠,٠٠٠
الجمهورية العربية اليمنية	صحي	معدات مقاولات	كويتية	٣٥٣,٠٠٠	١,٢٠٥,٠٠٤
الاجمالي				٧,٠٧٧,٦٧٢	٢٤,١٦٠,٤٠٩

جدول رقم (٥)
عقود ضمان ائتمان الصادرات المبرمة خلال عام ١٩٨٦

رقم العقد	القطر المصدر	نوع عقد الضمان	القطر / الاقطار المستوردة	الحد الاقصى للضمان د.ك.	الحد الاقصى للضمان دولار
١	المملكة الاردنية الهاشمية	شامل	المملكة العربية السعودية الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الجمهورية العربية اليمنية	١,٢٧١,٨٣٥	٤,٣٤١,٥٤٩
٢	المملكة الاردنية الهاشمية	محدد / مخاطر غير تجارية	الجمهورية العراقية	٨٤٧,٨٩٠	٢,٨٩٤,٣٦٦
٣	دولة الكويت	محدد / كافة المخاطر	جمهورية الصومال الديمقراطية	٥٨٥,٨٩٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
٤	الجمهورية التونسية	محدد / مخاطر غير تجارية	الجمهورية العراقية	٢,٣٩٩,٨٠٥	٨,١٩٢,٠٠٠
٥	المملكة المغربية	محدد / مخاطر غير تجارية	الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية	٩٧,٢٢٨	٣٣١,٨٩٩
٦	المملكة المغربية	محدد / مخاطر غير تجارية	الجمهورية العراقية	١,١٧١,٧٨٠	٤,٠٠٠,٠٠٠
٧	الجمهورية التونسية	محدد / مخاطر غير تجارية	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	٥٨٧,٤١٩	٢,٠٠٥,٢١٩
٨	الجمهورية التونسية	محدد / مخاطر غير تجارية	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	٣٧٩,٢١٠	١,٢٩٤,٤٧٥
٩	الجمهورية التونسية	محدد / مخاطر غير تجارية	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	١٠٨,٧٥٦	٣٧١,٢٥١
١٠	الجمهورية التونسية	محدد / مخاطر غير تجارية	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	٨٩,٠١٢	٣٠٣,٨٥٢
١١	الجمهورية التونسية	محدد / مخاطر غير تجارية	الجمهورية العراقية	١,٢٤٥,٧٤٩	٤,٢٥٢,٥٠٠
١٢	دولة الكويت	محدد / مخاطر غير تجارية	الجمهورية العراقية	٢٢,٧٠٣	٧٧,٤٩٨
١٣	دولة الكويت	محدد / مخاطر غير تجارية	الجمهورية العراقية	٢٦٣,٦٥٠	٩٠٠,٠٠٠
١٤	دولة البحرين	محدد / مخاطر غير تجارية	الجمهورية العراقية	١,١٨٣,٠٤٠	٤,٠٣٨,٤٣٨
١٥	المملكة المغربية	محدد / مخاطر غير تجارية	الجمهورية العراقية	٢٢٤,١٠٣	٧٦٥,٠٠٠
١٦	المملكة المغربية	شامل	ـ المملكة العربية السعودية الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية المملكة الاردنية الهاشمية	١,١٤٢,٤٨٦	٣,٩٠٠,٠٠٠
١٧	دولة الكويت	شامل	المملكة العربية السعودية دولة البحرين دولة قطر	٨٣,٠٠٠	٢٨٣,٣٣٠
١٨	دولة البحرين	شامل	المملكة العربية السعودية سلطنة عمان دولة الامارات العربية المتحدة دولة الكويت	٣٧٧,٧٨٠	١,٢٨٩,٥٩٢
	الاجمالي			١٢,٠٨١,٣٣٦	٤١,٢٤٠,٩٦٩

جدول رقم (٦)
التوزيع القطري لعمليات ضمان ائتمان الصادرات المبرمة خلال ١٩٨٦

من / الى القطر	(١) الاردن	(٢) البحرين	(٣) تونس	(٤) الكويت	(٥) المغرب	الاجمالي
المملكة الاردنية الهاشمية					٥٨,٥٨٩	٥٨,٥٨٩
الامارات العربية المتحدة		٣٠,٠٥٤				٣٠,٠٥٤
دولة البحرين				٢٣,٠٠٠		٢٣,٠٠٠
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية			١,١٦٤,٣٩٧			١,١٦٤,٣٩٧
المملكة العربية السعودية	٨٤٧,٨٩٠	٢٩٢,٩٤٥		٥٠,٠٠٠	٤٩٨,٠٠٧	١,٦٨٨,٨٤٢
جمهورية الصومال الديمقراطية				٥٨٥,٨٩٠		٥٨٥,٨٩٠
الجمهورية العراقية	٨٤٧,٨٩٠	١,١٨٣,٠٤٠	٣,٦٤٥,٥٥٤	٢٨٦,٣٥٣	١,٣٩٥,٨٨٣	٧,٣٥٨,٧٢٠
سلطنة عمان		٢٩,٢٩٥				٢٩,٢٩٥
دولة قطر				١٠,٠٠٠		١٠,٠٠٠
دولة الكويت		٢٥,٤٨٦				٢٥,٤٨٦
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية	٢٥٤,٣٦٧				٦٨٣,١١٨	٩٣٧,٤٨٥
الجمهورية العربية اليمنية	١٦٩,٥٧٨					١٦٩,٥٨٧
الاجمالي	٢,١١٩,٧٢٥	١,٥٦٠,٨٢٠	٤,٨٠٩,٩٥١	٩٥٥,٢٤٣	٢,٦٣٥,٥٩٧	١٢,٠٨١,٣٣٦